DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي
ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المصرية

د/ حنان محمد محمود بهجت

باحث

معهد بحوث الإقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

المستخلص

استهدف البحث دراسة الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة وبيان نسبة مساهمته فى الناتج المحلى وتقدير حجم الاستثمارات الموجهة له بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، كذلك التعرف على دور القطاع الزراعى فى توفيررص فرص عمل جديدة تتواكب مع الزيادة السكانية ودوره فى التجارة الخارجية خلال الفترة (2005– 2020).

وكانت أبرز النتائج : تزايد قيمة الناتج المحلى الخاص بالمقارنة بقيمة الناتج المحلى للقطاع العام حيث بلغت نسبة مشاركة كل منهما 65.5%، 34.5% على التوالى لمتوسط فترة الدراسة، كما بلغت نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعى والقطاعات الاخرى حوالى 12.4% ، 87.6% على التوالى لمتوسط فترة الدراسة .كما تبين ضألة نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزرعى فقد بلغت 4.2% من متوسط الاستثمارات الكلية ، بينما بلغت نسبة الاستثمارات بالقطاعات الأخرى 95.8% لمتوسط الفترة ، كما تبين انخفاض نسبة العمالة بالقطاع الزراعى بالنسبة للعمالة الكلية من 27% الى 20% فى عام 2020 .وانخفضت نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لعدد السكان من 7.2% لتصل إلى 5.2% فى عام 2020 وبالتالى فإن الزيادة السكانية لا تتناسب مع العاملين بالزراعة، كما تبين تزايد عدد السكان تحت خط الفقر من 13.7 مليون نسمة الى 30.3 مليون نسمة فى عام 2020، كما أن نسبة مساهمة التجارة الزراعية بالتجارة الخارجية الكلية بلغت 8.8% لمتوسط فترة الدراسة.

وقد أوصى البحث: بضرورة تبنى الدولة سياسات فعالة لتنظيم الأسرة للحد من النمو السكانى، وتشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى واعادة توزيع الاستثمارت على القطاعات المختلفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض سعر الفائدة على القروض لتنمية المشروعات الزراعية وتقديم الدعم للمنتج الزراعى فى ظل التغيرات البيئية والمناخية والاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على الانتاج الزراعى

بيانات البحث

استلام 29 / 12/ 2021
قبول 19 / 2 / 2022

الكلمات المفتاحية
التنمية، الاستثمار، القطاع الزراعى

الباحث المسئول: د/ حنان محمد محمود بهجت

البريد الإلكتروني: hananbahgat14@gmail.com

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

Available Online at EKb Press
Egyptian Journal of Agricultural Economics ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)
https://meae.journals.ekb.eg/

The role of the agricultural sector in achieving Egyptian economic development

Hanan Mahamed Mahmoud Bahgat
Researcher

Agricultural Economics Research Institute -Agricultural Research Center

ARTICLE INFO

Article History
Received:29-12- 2021
Accepted: **19-2- 2022**

Keywords
Investment,
Agricultural sector,
Economic development

ABSTRACT

The research aimed to study the economic role of the agricultural sector and to indicate the percentage of its contribution to the domestic product and to estimate the volume of investments directed to it compared to other sectors, as well as to identify the role of the agricultural sector in providing new job opportunities that go along with the population increase and its role in foreign trade during the period (2005-2020).

The most prominent results were: the increase in the value of the private GDP compared to the value of the GDP of the public sector, where the participation rate of each reached 65.5% and 34.5%, respectively for the average study period, and the contribution rate of each of the agricultural and other sectors was about 12.4% and 87.6%, respectively. for the average study period. It was also shown that the percentage of investments directed to the agricultural sector was insignificant, as it amounted to 4.2% of the average total investments, while the percentage of investments in other sectors reached 95.8% for the average period. It was also shown that the percentage of employment in the agricultural sector in relation to total employment decreased from 27% to 20% in the year The percentage of agricultural employment in relation to the population decreased from 7.2% to 5.2% in 2020, and therefore the population increase is not commensurate with those working in agriculture, as it was shown that the number of people under the poverty line increased from 13.7 million to 30.3 million in 2020. The contribution of agricultural trade to the total foreign trade was 8.8% for the average study period. The research recommended the need for the state to adopt effective policies for family planning to reduce population growth, encourage investment in the agricultural sector and redistribute investments to different sectors to achieve economic efficiency by reducing the interest rate on loans to develop agricultural projects and provide support for the agricultural product in light of the environmental, climatic and economic changes that It directly affects agricultural production

Corresponding Author: Hanan Mohamed Mohamuod Bahgat
Email: **hananbahgat14@gmail.com**
© The Author(s) 2022.

مقدمة:

يمثل النشاط الزراعى أهمية كبيرة فى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة حيث يساهم البعد الاقتصادي فى الناتج المحلى الاجمالى كما أنه مصدر قوى وملائم لجذب الاستثمار، ويساهم البعد الاجتماعى فى تحقيق الأمن الغذائى والقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل ، كما يشارك البعد البيئى فى مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الزراعية، ويتيح البعد المؤسسى تبادل الخبرات والمشاركة الفعالة محليا وعالميا، وعلى ذلك فإن القطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية يلعب دورا هاما فى توفير الاحتياجات

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

الغذائية للسكان وإمداد الصناعة المحلية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لنموها وتطورها، وكذلك المساهمة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبى اللازم لإحداث تنمية اقتصادية من خلال زيادة عائد الدولة من الصادرات الزراعية، وبالرغم من أهمية القطاع الزراعى إلا أنه يعانى من ضعف حجم الاستثمارات المخصصة له بالمقارنة بالقطاعات الأخرى غير الزراعية مما يؤثر سلبا على الناتج القومى فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والحد من الفقر فى المجتمع المصرى.

مشكلة البحث:

شهد القطاع الزراعى المصرى العديد من التحديات متمثلة فى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى التى بلغت 12.4 %، 87.5% من الناتج المحلى الاجمالى لعام 2020 ، مما جعله غير جاذب للاستثمار فيه بالمقارنة بالقطاعات الأخرى غير زراعية حيث بلغت نسبة الاستثمار فى القطاع الزراعى والقطاعات الأخرى 6.8% ، 93.2% من الاستثمارات الكلية فى عام 2020، كذلك النمو السكانى السريع الذى بلغ 102 مليون نسمة ، الأمر الذى أدى إلى تزايد حدة مشكلة الفقر وبالتالى ضعف القطاع الزراعى على تلبية الاحتياجات الاساسية القومية، مما جعل الاقتصاد المصرى يعتمد على الاستيراد هذا بالاضافة إلى عدم توفير فرص عمل جديدة تتوائم مع الزيادة السكانية بمصر، فقد تراجعت نسبة مساهمته فى احتواء العمالة الزراعية من 27% فى عام 2005 الى 20% فى عام 2020، الأمر الذى يتطلب إلى الاهتمام بدراسة الناتج المحلى الاجمالى ونسبة مساهمة القطاع الزراعى فيه وتقدير حجم الإستثمارات الزراعية والتى تعتبر وسيلة هامة فى التحكم فى برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية على المستوي القومى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة

هدف البحث:

أستهدف البحث دراسة دور القطاع الزراعي المصري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة خلال الفترة (2005– 2020) وذلك من خلال:

1- تقدير نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى

2- تقييم حجم الاستثمارات القومية المخصصة للقطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الاخرى.

3- التعرف على دور القطاع الزراعى فى توفير فرص العمل وخفض معدلات الفقر.

4- التعرف على مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية الكلية.

مصادر البيانات والاسلوب البحثى :

اعتمد البحث على البيانات الثانوية والتى تصدر عن جهات رسمية والمتمثلة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وبعض مواقع وقواعد البيانات والإحصاءات المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، كما تم الاستعانة ببعض المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع البحث

وفيما يتعلق بالطريقة البحثية فقد اعتمد البحث على التحليل الوصفى والكمى باستخدام المتوسطات والنسب المئوية وتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات والمقاييس التى يمكن من خلالها دراسة الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة ونسبة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى، وتقدير حجم الاستثمارات المخصصة له، بالاضافة إلى قياس القوى العاملة الكلية بكافة الانشطة والقطاعات، وتقدير العلاقة بين الزيادة فى عدد السكان تحت خط الفقر ونسبة العمالة الزراعية ، ونسبة مساهمة التجارة الزراعية فى التجارة الخارجية الكلية وتوفير النقد الاجنبى وذلك خلال فترة الدراسة (2005– 2020).

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

النتائج البحثية ومناقشاتها:

أولا: الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة وبيان نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى

للتعرف على الدور الاقتصادى الهام لقطاع الزراعة بمصر يتم أولا تتبع الناتج المحلى الاجمالى بالمليار جنيه مصرى ونسبة مشاركة قطاع الزراعة فيه خلال الفترة (2005– 2020)، وكما يتضح من البيانات الواردة بجدول (1) تزايد **اجمالى الناتج المحلى** من حوالى 581 مليار جنيه كحد أدنى عام 2005 الى حوالى 6014 مليار جنيه سنة 2020 كحد أقصى، بمتوسط بلغ حوالى 2569.4 مليار جنيها خلال فترة الدراسة.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لإجمالى الناتج المحلى معادلة (1) بجدول (2) تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار 364 مليار جنيه وبمعدل سنوى معنوى احصائيا بلغ 14.2 % ويشير معامل التحديد الى أن العوامل التى يعكسها عنصر الزمن تفسر نحو 91.5% فى التغيرات الحادثة فى الناتج المحلى القومى.

وبالتطرق إلى مكونات الناتج المحلى الاجمالى يتبين أنها تتمثل فى نواتج القطاع العام والقطاع الخاص ، وأن نسبة مشاركتهما فى الناتج المحلى القومى بلغت حوالى 34.4%، 65.6 % على الترتيب لمتوسط الفترة المدروسة.

جدول رقم (1) تطور قيمة الناتج المحلى القومى والزراعى واجمالى القطاعات الاخرى ونسبة المساهمة فيه بالمليار جنيه خلال الفترة (2005– 2020)

السنوات	قيمة الناتج المحلى								نسبة مشاركة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى	قيمة الناتج المحلى فى القطاعات الاخرى	نسبة مشاركة القطاعات الاخرى فى الناتج المحلى
	العام	%	الخاص	%	الاجمالى	قيمة الناتج المحلى للقطاع الزراعى					
2005	230.8	40	350.4	60	581.1	81.8			14.1	499.4	85.9
2006	274.8	39	435.6	61	710.4	100			14.1	610.4	85.9
2007	334.6	39	520.7	61	855.3	113.1			13.2	742.2	86.8
2008	379.2	38	614.8	62	994.1	135.5			13.6	858.6	86.4
2009	429.1	37	721.5	63	1150.6	161			14	989.6	86.0
2010	494.5	38	815.4	62	1309.9	190.2			14.5	1119.7	85.5
2011	609	36	1104.2	64	1713.1	188.8			11.01	1524.4	89
2012	686.7	36	1238.1	64	1924.8	209.8			10.9	1715.1	89.1
2013	798.1	36	1407.5	64	2205.6	241.5			11	1964.1	89.1
2014	840.4	34	1632.7	66	2473.1	278.5			11.26	2194.6	88.7
2015	826.8	31	1847.6	69	2674.4	318.9			11.92	2355.5	88.1
2016	1058	31	2359.2	69	3417.1	398.5			11.66	3018.6	88.3
2017	1325.2	31	3009.7	69	4334.9	498.1			11.49	3836.8	88.5
2018	1562.9	30	3607.2	70	5170.1	588			11.37	4582.1	88.6
2019	1531.1	27	4050.9	73	5582	677.3			12.13	4904.6	87.9
2020	1605.5	27	4409.1	73	6014.6	750.2			12.47	5264.4	87.5
المتوسط	811.7	34.4	1757.8	65.6	2569.4	308.2			12.4	2261.3	87.6

المصدر: البيانات المنشورة علي موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ويلاحظ من جدول (1) أن متوسط **الناتج المحلى للقطاع العام** بلغ حوالى 811.7 مليار جنيه مصرى، وتراوح بين حدين أدنى وأقصى بلغ 230.8 ، 1605.5 مليار جنيه عامى 2005، 2020 .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى من القطاع العام تبين من معادلة (2) أنها أخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار 96.8 مليار جنيه ، وبمعدل سنوى معنوى احصائيا بلغ 11.9% وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن العوامل التى يعكسها عنصر الزمن تفسر نحو 94.3% فى التغيرات الحادثة فى الناتج المحلى للقطاع العام.

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

بينما تبين تناقص **نسبة مساهمة ناتج القطاع العام فى الناتج المحلى القومى** من 40% عام 2005 لتصل إلى 27% فى عام 2020 ، بمتوسط بلغ 34.4% من إجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة

ولا يفوتنا أن ننوه لمقدار الزيادة لقيمة الناتج المحلى للقطاع الخاص ارتفع من حوالى 350.4 مليار جنيه فى عام 2005 لتصل إلى 4409 مليار جنيه فى عام 2020 ، بمتوسط بلغ 1757.8 مليار جنيه خلال الفترة (2005– 2020) ، وبقياس معادلة الاتجاه الزمنى العام للناتج المحلى الخاص معادلة (3) جدول رقم (2) تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار 267.3 مليار جنيها، وبمعدل معنوى احصائيا بلغ 15.2%، ويشير معامل التحديد الى أن 89.9% من التغيرات التى تؤثر على الناتج المحلى الخاص يمكن ارجاعها الى العوامل الاقتصادية والتى يعكسها عنصر الزمن.

جدول (2) تحليل الاتجاه الزمنى العام لقيمة الناتج المحلى الاجمالى والزراعى والقطاعات الاخرى ونسبة مشاركة القطاع الزراعى والقطاعات الاخرى فى الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (2005- 2020)

الرقم	البيان	ثابت الدالة	مقدار التغير	قيمة (ت) المحسوبة	المتوسط	معدل النمو السنوى%	قيمة (ف) المحسوبة	معامل التحديد
1	قيمة الناتج المحلى الاجمالى (مليار جنيه)	-525.7	364.13	**12.27	2569.4	14.2	**150.56	0.915
2	قيمة الناتج المحلى العام(مليار جنيه)	-11.4	96.8	**15.18	811.7	11.9	**230.6	0.943
3	قيمة الناتج المحلى الخاص(مليار جنيه)	-514.3	267.3	**11.19	1757.8	15.2	**125.24	0.899
4	قيمة الناتج للقطاع الزراعى (مليار جنيه)	-49.61	42.09	**10.33	308.2	13.7	**106.66	0.884
5	قيمة الناتج فى القطاعات الاخرى(مليار جنيه)	-746.04	322.03	**12.507	2261.3	14.2	**156.43	0.918

المصدر : حسبت من جدول (1)

وبدراسة نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى القومى تبين تصاعدها خلال فترة الدراسة المشار اليها سابقا من 60% كحد أدنى عام 2005 ليصل الى 73% كحد أقصى فى عام 2020 ، بمتوسط بلغ حوالى 65.6% خلال فترة الدراسة.

وبتحليل شكل رقم (1) يتبين تزايد قيمة الناتج المحلى الخاص بالمقارنة بقيمة الناتج المحلى للقطاع العام خلال فترة الدراسة (2005–2020)

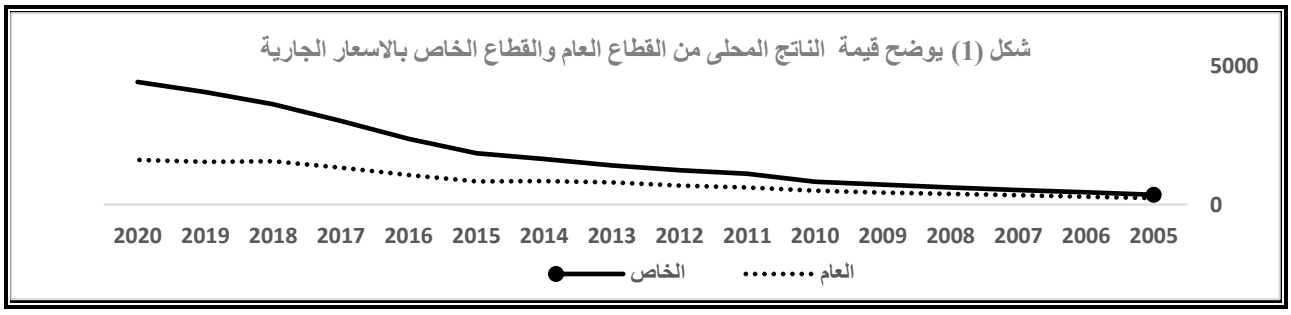

المصدر: من اعداد الباحث جدول (1)

وبدراسة **تطور الناتج المحلى للقطاع الزراعى خلال فترة الدراسة** تشير البيانات الواردة بجدول (1) أنها تراوحت بين 81.8 مليار جنيه كحد أدنى فى عام 2005، ونحو 750.2 مليار جنيه كحد أقصى فى عام 2020، بمتوسط بلغ حوالى 308.2 مليار جنيها خلال فترة الدراسة ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لإجمالى الناتج المحلى للقطاع الزراعى تبين أنها أخذت اتجاها عاما متزايد بمعدل نمو معنوى احصائيا بلغ 13.7% وأن حوالى 88.4% من التغيرات فى قيمة الناتج للقطاع الزراعى يرجع الى عوامل تكنولوجية واقتصادية يعكسها عنصر الزمن بينما ترجع النسبة الباقية لعوامل اخرى غير مقاسة .

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

وبذلك نجد أن الناتج المحلى للقطاعات الأحرى غير الزراعية قد تزايدت من حوالى 499.4 مليار جنيه كحد أدنى عام 2005 لتصل إلى 5264 مليار جنيه سنة 2020 كحد أقصى، بمتوسط بلغ حوالى 2261.3 مليار جنيها، وتوضح المعادلة (5) جدول(2) تقدير الاتجاه الزمنى العام لإجمالى الناتج المحلى للقطاعات الاخرى أنها أتخذت اتجاها عاما متزايدا بمعدل معنوى احصائيا بلغ 14.2%، ويشير معامل التحديد الى أن العوامل التى يعكسها عنصر الزمن تفسر نحو 91.8% من التغيرات الحادثة فى الناتج المحلى للقطاعات الاخرى

وبتقدير نسبة مشاركة القطاعات االزراعية، والاخرى غير الزراعية فى الناتج المحلى القومى نجد أنها بلغت 12.4% ، 87.6% لمتوسط الفترة 2005– 2020 ، بما يعنى أن الناتج المحلى من القطاعات الاخرى غير الزراعية تتزايد بنسبة أكبر بالمقارنة بالقطاع الزراعى، وبالتالى يتبين عدم قدرة القطاع الزراعى على جذب الاستثمارات للنهوض به.

ثانيا: تقييم حجم الاستثمارات القومية المخصصة للقطاع الزراعى بالمقارنة بالقطاعات الأخرى

يلعب القطاع الزارعي دورا كبيرا فى الاستثمار والإنتاج فى المجالات الزراعية وغير الزراعية فى مصر وذلك من خلال ادراة وتمويل وتشغيل المشروعات الزراعية المتنوعة، ومن ثم ينبغى تقدير حجم الاستثمار فى القطاع الزراعى ونسبته من الاستثمار القومى لمحاولة ايجاد وسيلة لتحقيق أهداف التنمية التى يسعى المقتصد المصرى لتحقيقها.

بتقدير حجم الاستثمارات على المستوى القومى فى مصر خلال الفترة (2005– 2020) تبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) تزايدها من 49.4 مليار جنيه لعام 2005 ، لتصل إلى 560.2 مليار جنيه فى 2020 ، وأن متوسط قيمة الاستثمار القومى بلغ حوالى 214.7 مليار جنيه خلال الفترة محل الدراسة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم الاستثمار القومى تبين من جدول (2) معادلة رقم (1) أن الاستثمار القومى قد اخذ اتجاها عاما متزايد بمقدار 34.5 مليار جنيه بمعدل معنوى بلغ 36.8%، ويشير معامل التحديد الى أن 78.6% من التغيرات التى تحدث فى الاستثمار القومى يمكن تفسيرها من خلال عنصر الزمن.

وبتقدير حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى تبين من البيانات الواردة بجدول (3) أنها بلغت 10.8 مليار جنيها لمتوسط الفترة (2005– 2020) ، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ 2.8 مليار جنيه فى عام 2005، وحد أقصى بلغ 38.4 مليار جنيه فى عام 2020، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام للاستثمار فى القطاع الزراعى تبين من جدول (4) معادلة رقم (2) أن الاستثمار الزراعى قد أخذ اتجاها عاما متزايد معنوي احصائيا حيث بلغ معدل التغير السنوى حوالى 20.2% من متوسط قيمة اجمالى الاستثمار الزراعى، واشار معامل التحديد إلى أن العوامل التى يعكسها عنصر الزمن تفسر نحو 63% من التغيرات التى تحدث لحجم الاستثمار الزراعى.

وبحساب نسبة الاستثمار الزراعى بالنسبة للاستثمار القومى تبين تذبذبها خلال فترة الدراسة حيث بلغت الحد الأدنى 2% فى عام 2016 وبلغ الحد الأقصى 6.8% فى عام 2020 بينما بلغت فى بداية فترة الدراسة 5.6 % عام 2005 ، بمتوسط بلغ 4.2% من قيمة الاستثمار الكلى.

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

جدول رقم (3) تطور حجم الاستثمارات القومية وبالقطاع الزراعى والقطاعات الاخرى بالمليار جنيه خلال فترة الدراسة (2005- 2020)

السنوات	قيمة الاستثمار القومى	قيمة الاستثمار بالقطاع الزراعى	قيمة الاستثمار فى القطاعات الاخرى	نسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى	نسبة الاستثمارات فى القطاعات الاخرى
2005	49.4	2.8	46.6	5.67	94.33
2006	58	2.43	55.57	4.19	95.81
2007	70.5	2.85	67.65	4.04	95.96
2008	101.7	2.74	98.96	2.69	97.31
2009	105.1	2.88	102.22	2.74	97.26
2010	87.4	3.28	84.12	3.75	96.25
2011	92.5	2.67	89.83	2.89	97.11
2012	95.9	2.95	92.95	3.08	96.92
2013	110.5	4.15	106.35	3.76	96.24
2014	147.8	5.21	142.59	3.53	96.47
2015	181.4	5.04	176.36	2.78	97.22
2016	300.8	6.04	294.76	2.01	97.99
2017	470.5	32.39	438.11	6.88	93.12
2018	513.7	31.43	482.27	6.12	93.88
2019	491.3	28.73	462.57	5.85	94.15
2020	560.2	38.43	521.77	6.86	93.14
المتوسط	214.79	10.88	203.92	4.18	95.82

المصدر: البيانات المنشورة علي موقع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول (4) تحليل الاتجاه الزمنى العام لقيمة الاستثمار القومى والزراعى والقطاعات الاخرى ونسبة الاستثمارات فى القطاع الزراعى والقطاعات الاخرى خلال الفترة (2005- 2020)

الرقم	البيان	ثابت الدالة	مقدار التغير	قيمة (ت) المحسوبة	المتوسط	معدل النمو السنوى%	قيمة (ف) المحسوبة	معامل التحديد
1	قيمة الاستثمار القومى	-79.07	34.57	7.164**	214.79	36.8	51.317**	0.786
2	قيمة الاستثمار بالقطاع الزراعى	-7.84	2.2	4.881**	10.88	20.2	23.828**	0.63
3	قيمة الاستثمار فى القطاعات الاخرى	71.23	32.37	7.338**	203.92	15.9	53.848**	0.794

المصدر: حسبت من جدول (3)

وفى ضوء دراسة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى تبين أنها تراوحت بين 46.6 مليار جنيه كحد أدنى فى عام 2005 ، ونحو 521 مليار جنيه فى عام 2020 كحد أقصى بمتوسط قدر بحوالى 203.9 مليار جنيه خلال فترة الدراسة (2005- 2020)، 2020، كما تشير معادلة رقم (3) بجدول (4) أن معدل التغير السنوى للاستثمار بالقطاعات الأخرى بلغ حوالى 15.8% ، وأوضح معامل التحديد أن حوالى 79% من التغيرات التى تحدث فى الاستثمارات بالقطاعات غير الزراعية يرجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن

وبحساب الاهمية النسبية للاستثمار بالقطاعات غير الزراعية تبين تذبذبها بين حد أدنى بلغ 93.1% عام 2017، وحد أقصى فى عام 2016 بلغ حوالى 98% ، بمتوسط 95.8% من قيمة الاستثمار الكلى

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

ومن تحليل شكل رقم (2) تبين أن **حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى** أقل من الاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى خلال فترة الدراسة بالرغم من تزايد الاستثمارات الكلية، مما يعنى أن الاهتمام بقطاع الزراعة يتطلب ضخ استثمارات جديدة لزيادة الانتاج الزراعى.

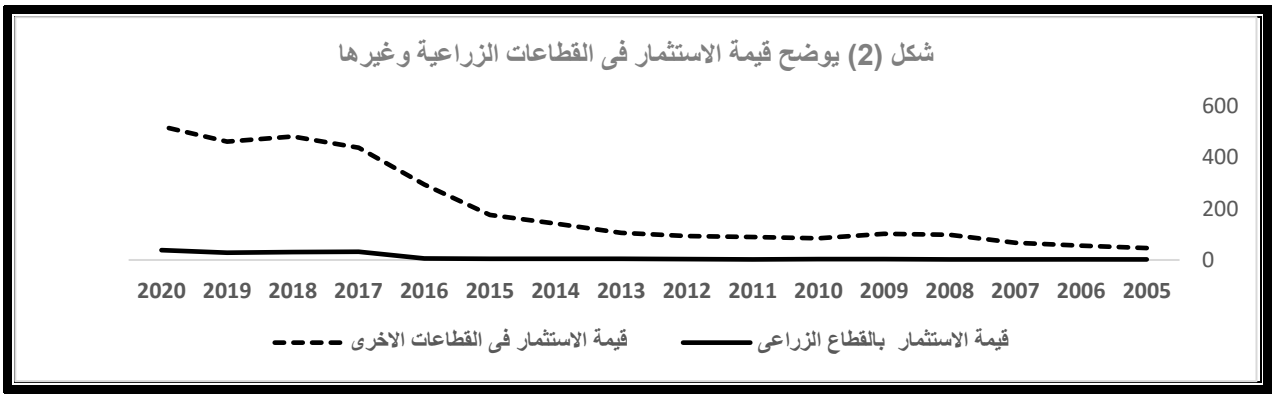

المصدر: من اعداد الباحث جدول (3)

ومن هذا المنطلق نجد أن الاهتمام باقتصاديات القطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية يعتمد بشكل كبير على القوى العاملة فى القطاع الزراعى، الأمر الذى يؤدى إلى دراسة تطور التغيرات لأعداد العاملين بكافة القطاعات والعاملين فى قطاع الزراعة بالنسبة لزيادة السكانية خلال الفترة (2005– 2020).

ثالثا: التعرف على دور القطاع الزراعى فى توفير فرص عمل تتواكب مع الزيادة السكانية .

بناءا على المعطيات الواردة بجدول (5) تبين زيادة **عدد السكان بمصر** من 69.9 مليون نسمة فى عام 2005 لتصل إلى 102 مليون نسمة فى عام 2020 ، أى بلغت نسبة الزيادة نحو 46% خلال الفترة (2005– 2020)، و باجراء التقدير الاحصائى للاتجاه الزمنى العام لعدد السكان فى مصر خلال الفترة المدروسة، تبين أن عدد السكان تزايد بمقدار 2.07 مليون نسمة وهى زيادة معنوية احصائيا وتمثل 2.47 % من المتوسط العام والبالغ نحو 83.74 مليون نسمة كما هو موضح من جدول (6) معادلة (1) ويشير معامل التحديد الى أن 98.5% من التغيرات يرجع الى العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التى يعكسها عنصر الزمن.

وبناء على ماسبق يتضح من جدول(5) تزايد **عدد السكان تحت خط الفقر** من 13.7 مليون نسمة فى عام 2005 ليصل إلى 30.3 مليون نسمة فى عام 2020، بمتوسط 22.13 مليون نسمة من اجمالى عدد السكان تحت خط الفقر ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور عدد السكان تحت خط الفقر معادلة(2) جدول (6) نجد انها اتخذت اتجاها عاما متزايد بمقدار 1.29 مليون نسمة وهى زيادة معنوية تقدر بنحو 5.8% من المتوسط العام ، ويفسر معامل التحديد 98% من التغيرات الحادثة لعدد السكان تحت خط الفقر والتى يعكسها عنصر الزمن.

بدراسة القوى العاملة بكافة الانشطة فى مصر خلال فترة الدراسة (2005– 2020) تبين من جدول (5) زيادتها بنسبة 35.4%، حيث تراوح مقدار الزيادة من 19.3 مليون عامل فى عام 2005، وحوالى 26.2 مليون عامل فى عام 2020، وأظهر التقدير الاحصائى للاتجاه الزمنى العام لعدد العمالة الكلية فى نفس الفترة المدروسة، أنها اخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار 0.41 مليون عامل وهى زيادة معنوية احصائيا وتمثل 1.73% من المتوسط العام والبالغ نحو 23.78 مليون عامل كما هو موضح من جدول (6) معادلة (3) ويشير معامل التحديد الى أن 92% من التغيرات يرجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، ومما سبق تبين أن قدرات العمل بمصر لم تتواكب مع نسبة الزيادة السكانية، مما يؤثر على القدرات الانتاجية ومستوى الدخل للاسر مما يسهم فى تزايد عدد السكان تحت خط الفقر .

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

وبدراسة القوى العاملة بالقطاع الزراعى كما يتضح من الجدول (5) تناقصت من 6.9 مليون عامل عام 2008 الى 5.3 مليون عامل لسنة 2020 , وبلغ مقدار التناقص فى العمالة الزراعية حوالى 6 الف عامل ويمثل تناقص غير معنوى احصائيا وتمثل 0.1 % من المتوسط العام والبالغ نحو 6.2 مليون عامل زراعى كما هو موضح من جدول (6) معادلة (4) ويشير معامل التحديد الى أن 0.2% من التغيرات يرجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن.

جدول (5) تطور حجم الزيادة السكانية ومعدلات الفقر والعمالة الكلية والزراعية فى مصر خلال الفترة (2005- 2020)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	معدلات الفقر%	عدد السكان تحت الفقر (مليون نسمة)	عدد العمالة الكلية (مليون عامل)	عدد العمالة الزراعية (مليون عامل)	% نسبة العمالة الزراعية الى عدد السكان	% نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية
2005	69.997	19.6	13.7	19.34	5.24	7.5	27.1
2006	71.35	19.6	14.0	20.44	5.33	7.5	26.1
2007	72.94	19.6	14.3	21.72	5.43	7.4	25.0
2008	74.44	21.6	16.1	22.51	6.97	9.4	31.0
2009	76.10	21.6	16.4	22.98	6.88	9.0	29.9
2010	77.84	25.2	19.6	23.83	6.73	8.6	28.2
2011	79.62	25.2	20.1	23.35	6.82	8.6	29.2
2012	81.57	25.2	20.6	23.6	6.39	7.8	27.1
2013	83.67	25.2	21.1	23.97	6.7	8.0	28.0
2014	85.78	27.8	23.8	24.3	6.69	7.8	27.5
2015	87.96	27.8	24.5	24.78	6.4	7.3	25.8
2016	90.09	32.5	29.3	25.33	6.48	7.2	25.6
2017	92.12	32.5	29.9	26.01	6.5	7.1	25.0
2018	96.28	32.5	31.3	26.02	5.6	5.8	21.5
2019	98.10	29.7	29.1	26.12	5.5	5.6	21.1
2020	102.00	29.7	30.3	26.19	5.3	5.2	20.2
المتوسط	83.74	25.96	22.13	23.78	6.2	7.5	26.14

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء-1- نشرة الدخل والانفاق والاستهلاك خلال الفترة (2005- 2020).

2- نشرة القوة العاملة خلال الفترة (2005- 2020)

جدول (6) تحليل الاتجاه الزمنى العام لعدد السكان ومعدلات الفقر والقوة العاملة بالقطاع الزراعى والقطاعات الاخرى خلال الفترة (2005- 2020)

الرقم	البيان	ثابت الدالة	مقدار التغير	قيمة (ت) المحسوبة	المتوسط	معدل النمو السنوى	قيمة (ف) المحسوبة	معامل التحديد
1	عدد السكان(مليون نسمة)	66.08	2.07	**30.416**	83.74	2.47	925.146**	0.985
2	عدد السكان تحت الفقر (مليون نسمة)	11.09	1.298	**16.92**	22.13	5.87	286.34**	0.983
3	عدد العمالة الكلية (مليون عامل)	20.28	0.411	**12.696**	23.78	1.73	161.198**	0.92
4	عدد العمالة الزراعية (مليون عامل)	6.23	-0.006	-0.152	6.2	0.10	0.023	0.002
5	% نسبة العمالة الزراعية الى العمالة الكلية	29.98	-0.452	**-3.617	26.2	1.73	13.083**	0.483
6	% نسبة العمالة الزراعية الى عدد السكان	8.97	-0.175	**-3.734	7.5	2.3	12.943**	0.499

المصدر: حسبت من جدول (5)

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

وبتقدير نسبة مشاركة العمالة الزراعية فى القوى العاملة تبين أنها قد تراوحت بين 31% فى عام 2008 الى 20.2% فى عام 2020، وكما يتضح التناقص فى نسبة مشاركة العمالة بالقطاع الزراعى بالنسبة للعمالة الكلية وبلغ معدل التناقص حوالى 1.73 % من المتوسط العام والبالغ نحو 26.14 % كما هو موضح من جدول (6) معادلة (5) ويشير معامل التحديد الى أن 48.3% من التغيرات يرجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن.

وبتقدير نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لعدد السكان تبين أنها تناقصت من 7.5 % فى عام 2005 لتصل إلى 5.2 % فى عام 2020 حيث بلغ مقدار التناقص 0.175% ومعدل معنوى احصائيا 2.3% من المتوسط العام الذى بلغ 7.5% كمتوسط لفترة الدراسة معادلة (6)

وبتحليل شكل (3) **لمعدلات الفقر** فى مصر خلال الفترة (2005 –2020) تبين تزايد معدل الفقر من 19.2% خلال (2005– 2007) الى 32.5% فى (2016– 2018)، بينما بدأ يتراجع خلال (2019/ 2020) ليصل إلى 29.7% . ويعد تراجع معدلات الفقر في مصر إلى 29.7% عام (2019–2020) مقارنة بـ 32.5% عام (2017–2018) بنسبة انخفاض قدرها 2.8%. دليل على نجاح جهود الدولة لتحقيق العدالة الإجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الذى نفذتها الدولة وركزت فيها على البعد الإجتماعي للتنمية فى السنوات الاخيرة.

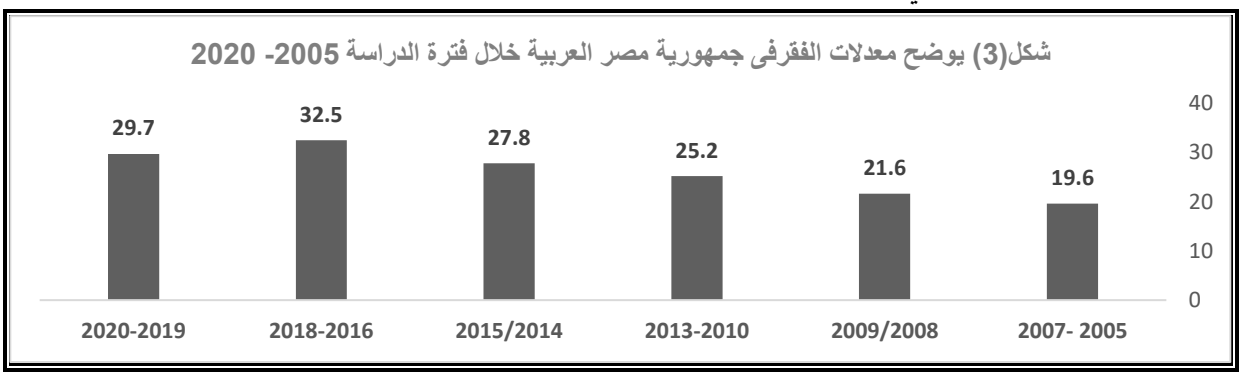

المصدر: من اعداد الباحث جدول (5)

وبدراسة العلاقة بين عدد العمالة فى قطاع الزراعة وعدد السكان تحت خط الفقر من تحليل بيانات جدول (5) وشكل رقم (4) يتضح مدى الترابط بينهما وأنه بزيادة اعداد العاملين فى القطاع الزراعى يتراجع عدد السكان تحت خط الفقر الأمر الذى يعنى الترابط بين النشاط الزراعى وعدد السكان تحت خط الفقر وأهمية قطاع الزراعة فى توفير فرص العمل .

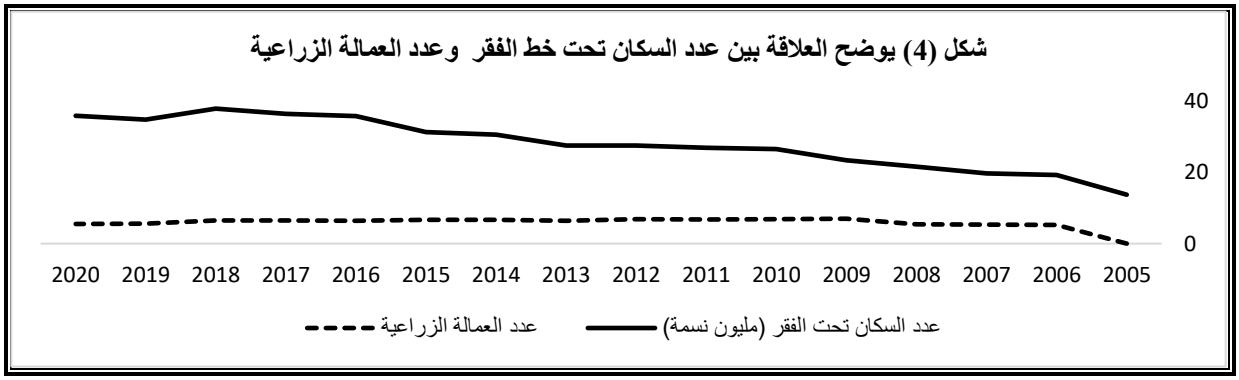

المصدر: من اعداد الباحث جدول (5)

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

يوضح جدول (7) ارتفاع نسبة الفقر فى المناطق الريفية فى كل من الوجه البحرى والقبلى وذلك يرجع إلى تدهور الدخل الزراعى وانتقال الافراد إلى المدن الكبرى للبحث عن فرص عمل، وانتهت الغالبية العظمى منهم في العمل بالقطاع غير الرسمي أو الدخول في بطالة مفتوحة، وبالتالي ارتفعت معدلات الفقر فى المناطق الريفية والحضرية على السواء.

جدول (7) نسبة الفقر فى المناطق الحضرية والريفية فى الوجه البحرى والقبلى بجمهورية مصر العربية

	البيان	2011/2010	2013/2012	2015	2018/2017	2020/2019
الوجه البحرى	الحضر	10.3	11.7	9.7	14.31	11.16
	الريف	17	17.4	19.7	27.29	22.56
الوجه القبلى	الحضر	29.5	26.7	27.4	30	28.96
	الريف	51.4	49.4	56.7	51.94	48.15

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء –نشرة الدخل والانفاق

رابعا: مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية من قيمة الصادرات الزراعية والذى يمثل مصدر أساسى للعملة الصعبة لتغطية تكلفة الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية ، وتبين من البيانات الواردة بجدول (8) أن متوسط **التجارة الخارجية الكلية** بلغت 781.4 مليار خلال الفترة (2005– 2020) وقد تزايدت حجم التجارة الخارجية الكلية من حوالى 176.3 مليار جنيه فى عام 2005 كحد أدنى لتصل إلى نحو 1988.7 مليار جنيه فى عام 2018 كحد أقصى، بينما انخفضت فى عام 2020 لتصل إلى 997 مليار جنيه ، ويعزى السبب فى ذلك ظهور جائحة كوفيد–19 التى أربكت العالم فعطلت سلاسل الإمداد وشبكات الانتاج وقيدت حركة السلع والخدمات ورأس المال من خلال اغلاق الحدود خوفا من نقل المرض ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم التجارة الخارجية الكلية تبين أنها اخذت اتجاها عاما متزايدا ومعنوى احصائيا بمقدار 100.4 مليار جنيه وبلغ معدل النو السنوى 12.8% ، وأن 73% من التغيرات ترجع الى التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التى يمكن تفسيرها من خلال عنصر الزمن.

وتبين من دراسة قيمة التجارة الخارجية للقطاع الزراعى (الصادرات+ الواردات) فى فترة الدراسة (2005– 2020) بجدول (8) أنها تزايدت من 20 مليار جنيه فى بداية الفترة عام 2005 إلى 149 مليار جنيه كحد أقصى فى عام 2019 ومن ثم تناقصت عام 2020 لتبلغ 119 مليار جنيه، حيث بلغ متوسط الفترة للتجارة الزراعية الخارجية حوالى 65 مليار جنيه. تبين من جدول (9) معادلة رقم (1) أن حجم التجارة الزراعية قد اخذ اتجاها عاما متزايد بمقدار 8 مليار جنيه بمعدل معنوى بلغ 12.3%، وأشار معامل التحديد الى أن 79.5% من التغيرات التى تحدث فى التجارة الزراعية الخارجية يمكن تفسيرها من خلال عنصر الزمن.

وبحساب نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية تبين أنها تفاوتت بين ارتفاع وانخفاض بين حد أدنى بلغ 5.3% عام 2008، وحد أقصى بلغ 12% فى عام 2020 ، بمتوسط بلغ حوالى 8.8% خلال الفترة (2005– 2020)، وبتقدير الاتجاه العام لنسبة مساهمة التجارة الزراعية فى التجارة الكلية تبين أنها اخذت اتجاه متناقص بمقدار 0.079% وغير معنوى احصائيا، وأشار معامل التحديد الى أن 3% من التغيرات تعزى لعنصر الزمن.

وبدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية تبين من جدول (8) انها تزايدت من 6.2 مليار جنيه فى بداية الفترة عام 2005 الى 53 مليار جنيه كحد أقصى فى عام 2019 ومن ثم تناقصت عام 2020 لتبلغ 47 مليار جنيه، كما تبين من جدول (9) معادلة

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

رقم (2) أن الصادرات الزراعية قد اخذت اتجاها عاما متناقصا بمقدار 3.4 مليار جنيه بمعدل معنوى بلغ 14.5%، ويشير معامل التحديد الى أن 83.5% من التغيرات التى تحدث لقيمة الصادرات الزراعية يمكن تفسيرها من خلال العوامل التكنولوجية والاقتصادية التى يعكسها عنصر الزمن.

وبدراسة تطور قيمة الواردات الزراعية تبين من البيانات الواردة بجدول (8) أنها تزايدت خلال فترة الدراسة وتراوحت بين حد أدنى بلغ 13.8 مليار جنيه فى عام 2005 ، وحد أقصى بلغ 95.3 مليار جنيه فى عام 2019، بينما انخفضت قيمة الواردات الى 72.2 مليار جنيه فى عام 2020، وأتضح من التقدير الاحصائى للاتجاه الزمنى العام لقيمة الواردات الزراعية أنها اخذت اتجاها عاما متزايدا بمقدار 4.8 مليار جنيه وهى زيادة معنوية احصائيا وتمثل 11.6% من المتوسط العام والبالغ نحو 41.8 مليار جنيه معادلة (3) بجدول (9) ويشير معامل التحديد الى أن 73.4% من التغيرات يرجع الى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن.

جدول (8) تطور حجم التجارة الخارجية الكلية والزراعية بالمليار جنيه و نسبة مساهمة القطاع الزراعى بالتجارة الكلية معدل التغطية خلال الفترة (2005– 2020)

السنوات	قيمة التجارة الخارجية الكلية	قيمة التجارة الزراعية	% نسبة التجارة الزراعية من التجارة الكلية	الصادرات الزراعية		الواردات الزراعية		معدل التغطية (%)
				القيمة	%من التجارة الزراعية	القيمة	% من التجارة الزراعية	
2005	176.3	20	11.3	6.2	31.0	13.8	69.0	45.06
2006	197.2	17.8	9.0	4.9	27.5	12.9	72.5	38.10
2007	243.8	20.9	8.6	5.5	26.3	15.4	73.7	35.67
2008	430.8	22.7	5.3	10.9	48.0	11.8	52.0	92.45
2009	384.5	39.6	10.3	13.2	33.3	26.4	66.7	49.96
2010	455.5	43.9	9.6	17.5	39.9	26.4	60.1	66.41
2011	559.8	61.4	11.0	20.0	32.6	41.4	67.4	48.34
2012	628.7	68.4	10.9	15.8	23.1	52.6	76.9	30.06
2013	655.9	68.3	10.4	19.7	28.8	48.6	71.2	40.52
2014	719.1	49	6.8	20.3	41.4	28.7	58.6	70.86
2015	737	50.9	6.9	20.5	40.3	30.4	59.7	67.48
2016	938.6	60.3	6.4	23.6	39.1	36.7	60.9	64.36
2017	1657.1	109.7	6.6	43.6	39.7	66.1	60.3	65.99
2018	1988.7	141.4	7.1	51.6	36.5	89.8	63.5	57.45
2019	1731.9	149	8.6	53.7	36.0	95.3	64.0	56.36
2020	997.1	119.3	12.0	47.1	39.5	72.2	60.5	65.27
المتوسط	781.4	65.2	8.8	23.4	35.2	41.8	64.8	55.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي – نشرة التجارة الخارجية.

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

جدول (9) تحليل الاتجاه الزمنى العام لحجم التجارة الخارجية الزراعية و نسبة التجارة الزراعية من التجارة الكلية خلال الفترة (2005– 2020)

الرقم	البيان	ثابت الدالة	مقدار التغير	قيمة (ت) المحسوبة	المتوسط	معدل النمو السنوى	قيمة (ف) المحسوبة	معامل التحديد
1	قيمة التجارة الخارجية الكلية (مليار جنيه)	-72.18	100.4	**6.202	781.4	12.8	**38.47	0.733
2	قيمة التجارة الزراعية الخارجية (مليار جنيه)	2.915	8	**7.371	65	12.3	**54.339	0.795
3	قيمة الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	3.15	-3.4	**8.431	23.4	14.5	**71.08	0.835
4	قيمة الواردات الزراعية(مليار جنيه)	0.478	4.86	**6.298	41.8	11.6	**39.633	0.739
5	نسبة التجارة الخارجية الزراعية من التجارة الكلية	9.468	-0.079	0.685	8.8	0.9	0.469	0.03

المصدر: حسبت من جدول (8)

وبتحليل بيانات جدول (8) وشكل رقم (5) يتضح حجم الفجوة بين قيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال فترة الدراسة (2005– 2020) الأمر الذى يحمل الدولة عبئ توفير عملة صعبة لتلبية الاحتياجات الاساسية وتوفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة.

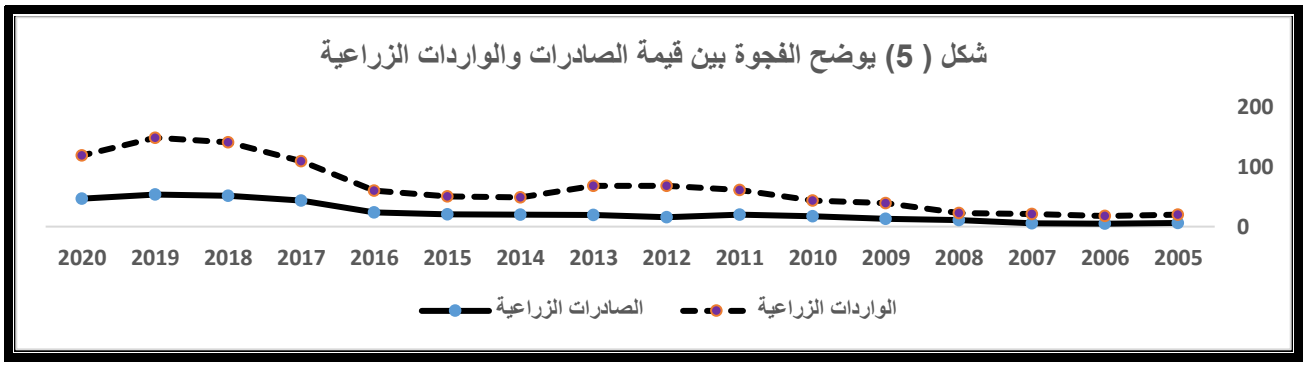

المصدر: من اعداد الباحث جدول (8)

مؤشر معدل التغطية : يشير إلى المركز التجارى للدولة وقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمتها عن 100% إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة، مما يعنى أن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وبالتالى يتوفر للدولة العملة الصعبة، وقد تم الاستعانة بمعدل التغطية كمؤشر لكفاءة التجارة الخارجية فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

$$\text{معدل التغطية للتجارة الخارجية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$

وعند قياس **معدل التغطية للتجارة الخارجية الزراعية** خلال فترة الدراسة (2005– 2020) تبين أنه تراوح بين حد أقصى بلغ حوالى 92.5% عام 2008 ، وحد أدنى بلغ نحو 30% عام 2012، بينما بلغ 65% فى عام 2020 ، بمتوسط بلغ 56% ، وتبين من شكل(6) تذبذب التجارة الزراعية خلال فترة الدراسة.

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

شكل (6) يوضح مؤشر معدل التغطية خلال الفترة (2005- 2020)

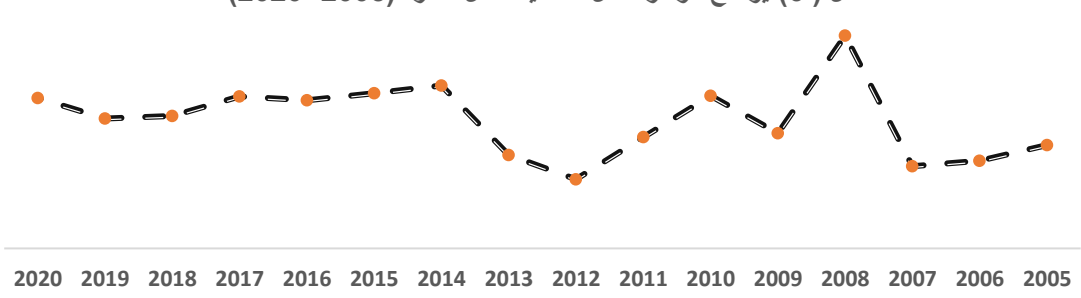

المصدر: من اعداد الباحث جدول (8)

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من الدور الذى تحظى به الصادرات الزراعية المصرية فى تحقيق التنمية المستدامة ، إلا أن هناك انخفاض فى قيمة الصادرات الزراعية فقد ساهم بنسبة 35% من حجم التجارة الزراعية كمتوسط للفترة (2005– 2020)، وبالمقابل تزايدت الواردات الزراعية المصرية حيث بلغت نسبتها من التجارة الخارجية الزراعية حوالى 65% لمتوسط الفترة المدروسة، كما أن نسبة مساهمة التجارة الزراعية بالتجارة الخارجية الكلية بلغت 8.8% لمتوسط فترة الدراسة، مما يشير إلى أن التجارة الزراعية تعانى عجزا، الامر الذى يدعو إلى الاهتمام بالقطاع الزراعى لتأمين الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمجتمع المحلى.

الملخص

تتشكل **المشكلة البحثية** فى تدنى دور القطاع الزراعى المصرى وعدم قدرته جذب اللاستثمار فيه بالمقارنة بالقطاعات الأخرى غير زراعية، كما يعانى قطاع الزراعة من انخفاض مساهمتة فى الناتج المحلى الاجمالى بالمقارنة بالقطاعات الاخرى، كما لايقدم قطاع الزراعة فرص عمل جديدة تتواكب مع الزيادة السكانية وبالضافة الى تدنى دوره فى توفير العملة الاجنبية.

استهدف البحث دراسة الدور الاقتصادى لقطاع الزراعة وبيان نسبة مساهمته فى الناتج المحلى وتقدير حجم الاستثمارات الموجهة له بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، كذلك التعرف على دور القطاع الزراعى فى توفير فرص فرص عمل جديدة تتواكب مع الزيادة السكانية ودوره فى التجارة الخارجية خلال الفترة (2005– 2020).

وكانت أبرز النتائج : تزايد قيمة الناتج المحلى الخاص بالمقارنة بقيمة الناتج المحلى للقطاع العام حيث بلغت نسبة مشاركة كل منهما 65.5%، 34.5% على التوالى لمتوسط فترة الدراسة، كما بلغت نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعى والقطاعات الاخرى حوالى 12.4% ، 87.6% على التوالى لمتوسط فترة الدراسة .كما تبين ضألة نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزرعى فقد بلغت 4.2% من متوسط الاستثمارات الكلية ، بينما بلغت نسبة الاستثمارات بالقطاعات الأخرى 95.8% لمتوسط الفترة ، كما تبين انخفاض نسبة العمالة بالقطاع الزراعى بالنسبة للعمالة الكلية من 27% فى عام 2005 ليصل الى 20% فى عام 2020 .كذلك انخفضت نسبة العمالة الزراعية بالنسبة لعدد السكان من 7.2% فى بداية الفترة لتصل إلى 5.2% فى عام 2020 وبالتالى فإن الزيادة السكانية لا تتناسب مع العاملين بالزراعة. وبدراسة معدلات الفقر تبين تزايدها خلال فترة الدراسة من 19.6% فى بداية الفترة لتصل الى 29.7% فى نهاية الفترة المدروسة، كما تبين تزايد عدد السكان تحت خط الفقر من 13.7 مليون نسمة فى عام 2005 الى 30.3 مليون نسمة فى عام 2020، وبقياس مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية تبين تزايد قيمة التجارة الخارجية الزراعية من 20 لتبلغ 119 مليار جنيه لفترة الدراسة، وتزايدت قيمة الصادرات الزراعية من 6.2 مليار جنيه فى بداية الفترة عام 2005 الى 53 مليار جنيه لتبلغ 47 مليار جنيه عام 2020.

DOI: 10.21608/meae.2022.113699.1010

ويوصى البحث بما يلى:

1- ينبغى على الدولة تهيئة المناخ ووضع استيراتيجيات ملائمة تستهدف زيادة دخل ونمو الناتج المحلى للقطاع الزراعى وتنمية المشروعات الزراعية وغير الزراعية وزيادة الاستثمارات التى تهدف إلى تخفيف حدة الفقر فى المناطق الريفية وتعزيز التنمية الزراعية.

2- تشجيع الاستثمار فى القطاع الزراعى واعادة توزيع الاستثمارت على القطاعات المختلفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال خفض سعر الفائدة على القروض لتنمية المشروعات الزراعية وتقديم الدعم للمنتج الزراعى فى ظل التغيرات البيئية والمناخية والاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر على الانتاج الزراعى .

3- تبنى الدولة سياسات فعالة لتنظيم الأسرة للحد من النمو السكانى مع ابراز سلبيات الزيادة السكانية على مستوى الدخل وبالتالى مستوى المعيشة لافراد المجتمع.

4- تقديم العون من جانب الدولة والاهتمام بمتطلبات سوق العمل وتوفير فرص عمل تتواكب مع الزيادة السكانية بمصر وذلك للحد من الفقر وتوفير حياة كريمة للمجتمع المصرى.

5- العمل على زيادة الصادرات الزراعية من خلال التوسع فى المساحة المزروعة وزيادة الانتاجية باستخدام الوسائل التكنوجية الحديثة.

6- ضرورة فتح أسواق جديدة على المستوى الاقليمى والعالمى والاستفادة من مزايا اتفاقيات التجارة العالمية.

المـراجـــع:

1- الموقع الرسمى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

2- الموقع الرسمى لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

3- أحمد محمود عبد العزيز محمد، 2014، تحليل قياسي للاستثمار الزراعي في مصر، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، المجلد 45 ،عدد4.

4- علاء أحمد قطب، 2017، تحليل اقتصادى قياسى لأهم العوامل على قيمة الناتج المحلى الزراعى المصرى، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 8 عدد 2 (91- 97) .

5- رائد فاضل جويد (دكتور): النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، العدد 17، مايو 2014.

6- رأفت حسن مصطفى، رحاب عطية محمد الشربينى ندا، 2013، دراسة تحليلية مقارنة لعائد الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى والقطاعات الأخرى بالاقتصاد المصرى مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد 4 عدد (12) (2343- 2357).

7- منى محمود محمد مكاوي،2017، دراسة تحليلية للاستثمارات القومية والزراعية فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي مجلد 24 ، عدد 2، يونيو(ب) .

8- محمد أحمد السيد،2017، دراسة اقتصادية لأهم المتغيرات المؤثرة على التنمية الاقتصادية والزراعية فى مصر، مجلة الزقازيق للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مجلد 44 عدد (6 ب) (2765- 2775).

9- معهد التخطيط القومى،2019، المؤتمر الدولى لمعهد التخطيط القومى، تعزيز التنمية المستدامة ، القاهرة 20- 21 ابريل